

أصول السنة

تأليف الحافظ أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي

تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، مباركاً عليه، كما يحب ويرضى وأشهد أن لا إله إلا هو وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وسلم تسليماً كثيراً، أما بعد، فهذه الرسالة (أصول السنة) لإمام قدوة من أئمة السلف، أهل السنة والجماعة، أصحاب الحديث، ممن يعول على نقله وقوله في ذلك.

إنه الإمام العلم أحد أعيان رواة البخاري، ومن طبقة إمام السنة أحمد ابن حنبل، أبو بكر الحميدي صاحب «المسند» المشهور، قد ذيل بها «مسنده» وختم بها، ونعمت الخاتمة، فهي على إيجازها، وصغر حجمها، تضمنت جملاً عظيمة في الاعتقاد، تعد في أبرز القضايا التي اختلف فيها أهل القبلة.

ورأيت نشرها مستقلة لتيسر الوقوف عليها، ولأضيف بها برهاناً آخر على صحة اعتقاد أهل السنة والحديث وسلامته من بدع أهل الكلام وأضرابهم. والله تعالى أسأل أن يعم نفعها بمنه وكرمه.

وكتبه أبو محمد عبد الله بن يوسف الجديع

التعريف بالمؤلف^(١)

هو الحافظ الإمام الفقيه أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشي الأسدي الحميدي
سمع العلم من خلق كثير، منهم: وكيع بن الجراح، والوليد بن مسلم ويعلى بن عبيد
ومروان الفزاري.

ولازم سفيان بن عيينة، فأكثر عنه، حتى قال الشافعي: «كان يحفظ لسفيان بن عيينة
عشرة آلاف حديث».

وقال أبو حاتم الرازي: «أثبت الناس في ابن عيينة وهو رئيس أصحاب ابن عيينة، وه
ثقة إمام».

ووصفه بالإمامة أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، والبخاري، وكان من أعيان
أصحاب الشافعي بمكة.

حمل عنه العلم كثيرون، منهم: البخاري، واحتج به في «الصحيح»، وهو أول رجل
كتابه، روى عنه في صدره حديث: «الأعمال بالنيات»، ومنهم: الرازيان: أبو زرعة
وأبو حاتم، ومحمد بن يحيى الذهلي، ويعقوب بن سفيان، وراوي مسنده عنه بشر بن موسى
الأسدي.

مات بمكة سنة (٢١٩هـ).... رحمه الله.

(١) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال للمزي»: (٥١٢/١٤)، «سور أعلام النبلاء للذهبي»: (٦١٦/١٠).

هذه الرسالة

النسخة المعتمدة في التحقيق:

هذه الرسالة - كما أشرت في الافتتاح - ذُكِلَ بها الحميدي «مسند» المعروف، وهو مطبوع بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي سنة (١٩٦٣م).

وقد اعتمدت لإخراج هذه العقيدة نسخة خطية قيمة من «المسند»، من محفوظات دار الكتب الظاهرية بدمشق، والواقعة فيها تحت رقم (حديث- ٥٤١)، وقد فرغ من نسخها سنة (١٦٨٩هـ).

وهذه النسخة وقعت للشيخ الأعظمي بأخرة، والكتاب يطبع، ولم يتيسر له اعتمادها أصلاً، وإن ما قابل عليها نسخته التي اعتمد لها أصولاً متأخرة أقدمها يعود تاريخ نسخته إلى سنة (١١٥٠هـ).

نسبة الرسالة إلى مصنفها:

صححة هذه الرسالة عن مؤلفها كصححة «مسنده»، وصححه عند أهل الحديث في غنى عن الاستدلال.

كما تلقاها أئمة السُّنة بالقبول، واعتمدوها في حكاية اعتقاد السلف، فمن ذلك:

١- ذكرها الإمام موفق الدين ابن قدامة في: «ذم التأويل» (النص: ٩٣)، بإسناده إلى أبي علي الصواف، راوي «المسند» عن بشر بن موسى، عن الحميدي، قال: «أصول السُّنة... فذكر أشياء، ثم قال: وما نطق به القرآن...» فذكر ما سيأتي في الفقرة (٧-٨).

٢- شيخ الإسلام ابن تيمية، حيث قال: «وثبت عن الحميدي أبي بكر عبد الله بن الزبير أنه قال: أصول السُّنة، فذكر أشياء» فساق مثل ما ذكر ابن قدامة (مجموع

الفتاوى: ٦/٤).

٣- وكذا نقل النص نفسه من هذه الرسالة الإمام ابن القيم في: «اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص: ٦٨).

٤- والحافظ الذهبي في:

- تذكرة الحفاظ: (٢/٤١٤)، بإسناده عن ابن قدامة، كما تقدم.

- العلل: (ص: ١٣٣) كالذي قبله.

- الأربعين في صفات رب العالمين (النص: ٧٥)، نقلاً عن آخر «المسند».

اسم الرسالة:

ورد في أولها بعد الفراغ من: «المسند» العنوان التالي: «أصول السُّنة».

ثم «حدث بها بشر بن موسى عن الحميدي» فأثبتته اسماً للرسالة.

التعليق عليها:

علقت على الرسالة تعليقات اقتضاها الحال.

والله المستعان

نص الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

حدثنا بشر بن موسى، حدثنا الحميدي، قال:

١ - السُّنة: أن يؤمن الرجل بالقدر خيره وشره، حلوه ومره، وأن يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وأن ما أخطاه لم يكن ليصيبه، وأن ذلك كله فضل من الله عز وجل^(١).

٢ - وأن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، ولا ينفع قول إلا بعمل، ولا عمل وقول إلا بنية، ولا قول وعمل بنية إلا بسنة.

٣ - والترحم على أصحاب محمد ﷺ كلهم، فإن الله عز وجل قال: ﴿والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان﴾ [الحشر: ١٠]، فلم يؤمر^(٢) إلا باستغفار لهم، فمن يسبهم أو ينقصهم أو أحداً منهم، فليس على السُّنة، وليس له في الفيء حق.

أخبرنا بذلك غير واحد عن مالك بن أنس أنه قال: قسم الله تعالى الفيء فقال: ﴿المفقرات المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم﴾ [الحشر: ٨]، قال: ﴿والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا﴾ [الحشر: ١٠] الآية، ف (من)^(٣) لي لم يقل هذا هم، فليس ممن له الفيء^(٤).

(١) يصدق ذلك حديث صهيب عند مسلم في «صحيحه»: (رقم ٢٩٩٩)، قال: قال رسول الله ﷺ: (عجباً لأمر المؤمن، إن أمره كله خير، وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن، إن أصابه سوء شكر، فكان خيراً له، وإن أصابه ضراء صبر، فكان خيراً له).

(٢) في الأصل: (يؤمن)، وهو تصحيف، وكذا أشار الأعظمي إلى تصويبه.

(٣) زيادة من المطبوع لا بد منها.

(٤) صحيح عن مالك، وقد أخرجه اللالكاني في «اعتقاد أهل السُّنة» رقم: (٢٤٠٠)، من طريق معن بن عيسى، قال:

=

٤- والقرآن كلام الله^(١).

سمعت سفيان^(٢) لي يقول: القرآن كلام الله، ومن قال (مخلوق) فهو مبتدع، لم نسمع أحداً يقول هذا.

٥- وسمعت سفيان يقول: الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص. فقال له أخوه إبراهيم بن عيينة: يا أبا محمد، لا تقل: ينقص. فغضب، وقال: امسكت يا صبي، بلى، حتى لا يبقى منه شيء^(٣).

٦- والإقرار بالرؤية^(٤) بعد الموت.

٧- وما نطق به القرآن والحديث، مثل: ﴿وقالت اليهود يد الله مغلولة، غلست أيديهم﴾ [المائدة: ٦٤]، ومثل: ﴿السموات مطويات بيمينه﴾ [الزمر: ٦٧]، وما أشبه هذا

سمعت مالك بن أنس يقول: من سب أصحاب رسول الله ﷺ فليس له في الشيء حق، يقول الله عز وجل: ﴿للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً﴾ الآية، هؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ الذين هاجروا معه، ثم قال: ﴿والذين تبوءوا الدار والإيمان﴾ الآية، هؤلاء الأنصار، ثم قال: ﴿والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان﴾ فالقبي هؤلاء الثلاثة، فمن سب أصحاب رسول الله ﷺ فليس من هؤلاء الثلاثة، ولا حق له في الشيء.

قلت: وإسناده صحيح

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهذا معروف عن مالك وغير مالك من أهل العلم، كأبي غبيل القاسم بن سلام» (منهاج السنة: ٢/٢٠).

(١) على الحقيقة بحروفه ومعانيه، وهذه العقيدة أبرز ما اختلفت فيه طوائف أهل القبلة، وقد شرحت ذلك مفصلاً في كتابي (العقيدة السلفية في كلام رب البرية) فارجع إليه.

(٢) هو ابن عيينة.

(٣) أخرجه الآجري في «الشريعات»: (ص ١١٧)، أخبرنا خلف بن عمرو العُكْبَرِيُّ واللاكاني في «اعتقاد أهل السنة» رقم (١٧٤٥)، من طريق حنبل بن إسحاق، كلاهما عن المصنف به.

(٤) أي رؤية ربهم تبارك وتعالى، والأخبار في هذه العقيدة صحيحة متواترة جمعها كثير من الإمامة، أفردتها منهم الآجري، وابن الأعرابي، والدارقطني، وغيرهم.

من القرآن والحديث، لا نزيد فيه ولا نفسره.

نقف على ما وقف عليه القرآن والسنة.

٨- ونقول: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ [طه: ٥]، ومن زعم غير هذا فهو معطل جهمي.

٩- وأن لا نقول كما قالت الخوارج: «من أصاب كبيرة فقد كفر».

١٠- ولا نكفر بشيء من الذنوب، إن ما الكفر في ترك الخمس^(١)، التي قال رسول الله ﷺ: «بني الإسلام على خمس، شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله -ﷺ- وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت»^(٢).

فأما ثلاث منها فلا يناظر تاركها: من لم يتشهد، ولم يصل، ولم يصم، لأنه لا يؤخر من هذا شيء عن وقته؛ ولا يجزئ من قضاؤه بعد تفريطه فيه عامداً عن وقته.

فأما الزكاة، فمتى ما أداها، أجزأت عنه، وكان آثماً في الحس.

وأما الحج، فمتى وجب عليه، ووجد السبيل إليه، وجب عليه، ولا يجب عليه في عامه ذلك، حتى لا يكون له منه يد، متى أداها، كان مؤدياً، ولم يكن آثماً في تأخره إذا أداها، كما كان آثماً في الزكاة؛ لأن الزكاة حق لمسلمين مساكين، حبسه عليهم، فكان آثماً حتى وصل إليهم. وأما الحج، فكان فيما بينه وبين ربه، إذا أداها، فقد أدى، وإن هو مات، وهو

(١) لا خلاف بين أهل الإسلام في كفر تارك الشهادتين.

وكذا لا خلاف بينهم في كفر من جحد وجوب واحد من الأركان الأربعة الأخرى، إذا بلغته الحجة.

لكن اختلفوا في تارك هذه الأربعة ترك عمل، على مذاهب.

وانظر: كتاب «الإيمان» للشيخ الإسلام ابن تيمية: (ص ٢٤٥، ٢٨٧، ٣٥٤) و«مجموع الفتاوى»: (٦٠٨/٧-٦١٦).

(٢) متفق عليه من حديث عبدالله بن عمر.

واجد مستطيع، ولم يحج، سأل الرجعة إلى الدنيا أن يحج^(١) ويجب لأهله أن يحج واعت
ويرجوا أن يكون ذلك مؤدياً عنه، كما لو كان عليه دين فقضي عنه بعد موته.

(١) ورد هذا المعنى في حديث لا يصح، أخرجه عبد بن حميد: (رقم ٦٩٣)، المنتخب، وعند الترمذي في «جامع
عقب رقم (٣٣١٣)، وابن جرير في تفسيره: (١١٨/٢٨)، والطبراني في «الكبير»: (١١٤/١٢-١١٥)، وابن
عدي في «الكامل»: (٢٦٧٠/٧)، من طريق أبي جتّاب الكلبي، عن الضحاك بن مزاحم، عن ابن عباس، قال: «
رسول الله ﷺ: (من كان عنده مال يبلغه الحج، أو عنده مال، تجب فيه الزكاة فلم يركه سأل الرجعة عند الموت
قالوا: يا ابن عباس، إنما كما يرى هذا للكافر.

قال: أنا أقرأ عليكم بذلك قرآنًا، ثم قرأ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ حتى بد
﴿فَأَمْدُقْ رَأْسُكَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾. اللفظ لعبد بن حميد
قلت: وإسناده ضعيف، لثلاث علل:

الأولى: أبو جتّاب هذا - وهو يحيى بن أبي حبة - ضعيف الحديث، ليس بالقوي، وكان قبيح التدليس.

والثانية: الضحاك لم يسمع من ابن عباس.

والثالثة: اختلف فيه على أبي جتّاب رفعاً ووقفاً.

فرواه الثوري، وعمر بن علي، عنه مرفوعاً، ورواه جعفر بن عون - كما أخرجه الترمذي، (رقم ٣٣١٣)، وسفيان
عينة - كما ذكره الترمذي أيضاً - عنه مرفوعاً قلت: فإذا ضمنت إلى هذه الثلاث تدليس أبي جتّاب أتممت أرب